(9) مفاهيم بناء القدرات

دعم وتقوية قدرات الأشخاص لتحديد ما لديهم من قيم وأوليات وتنظيم أنفسهم للعمل بموجب ذلك ويعد هذا أساسا للتنمية.

تتماثل عملية بناء القدرات مع عملية التنمية في أنهما لا يمكن تحقيقهما بمنأي عن السياق والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو بعيدا عن الحكومات والأسواق، والقطاع الخاص وكذلك منظمات خدمة المجتمع، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى، والأسرة والشخص نفسه. ومن الأهمية بمكان التعرف على كيفية حدوث عملية التغيير.

اتجاه بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية ينطوي على تحديد المعوقات التي يواجهها الرجل والمرأة للحصول على حقوقهم الأساسية وإيجاد الوسائل المناسبة التي من خلالها يتم دعم وتقوية قدراتهم للتغلب على أسباب ضعفهم واستبعادهم وتهميشهم ومعاناتهم. وتهدف التنمية إلى تقوية كل من الرجل والمرأة لتحقيق تغيرات إيجابية في حياتهم وتهدف كذلك إلى تحقيق تنمية شخصية من خلال العمل الجماهيري والتغلب على الفقر والقهر وأساليب التمييز واستثمار الطاقات البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وفوق كل هذا تحويل حياة الأشخاص وتحويل المجتمعات إلى مراحل أكثر تقدما في مجال التنمية.

عملية بناء القدرات هي اتجاه نحو التنمية وليست شيء منفصل عنه وهي استجابة لعملية التغيير متعددة الأبعاد، وبالتالي فهي ليست مجموعة من التدخلات الفنية سابقة التجهيز المقصود منها تحقيق نتيجة معروفة سلفا.

وفي إطار عملية دعم المنظمات التي تعمل من أجل العدالة الاجتماعية، من الضروري دعم الإمكانيات المتنوعة التي تتطلبها عملية بناء القدرات، وهي قدرات فكرية وتنظيمية واجتماعية وسياسية وثقافية ومادية وعملية ومالية... الخ.

هذا لا يعني أن الطريقة التي يتم بها معالجة احتياجات الناس الخاصة هي أن نركز على جانب واحد فقط من حياتهم وذلك لأن الهدف من بناء القدرات هو اتجاه استراتيجي نحو دعم استقلالية هؤلاء المبعدين والمهمشين.

عملية بناء القدرات تقضي بتمكين الأشخاص في المجتمع الذي يعيشون فيه على معالجة أوجه الظلم وعدم المساواة التي أساسها التفرقة، وذلك حتى يتمكنوا من تحقيق قدراتهم الكامنة في مجتمع يحترم الحقوق ويقدر قيمة التنوع كما يقدر التباين والفروق.

تعالج عملية بناء القدرات الجوانب الخاصة بالهويات الاجتماعية للناس، ذات الصلة الوثيقة بمعاناتهم بالفقر والقهر، وبالتالي تركز على أي مجهودات تقوى من قدراتهم للتغلب على هذه القيود مع دفع وتقوية المجتمع

الذي يوازن ما بين احترامه للحقوق والتنوع والاختلاف والفروق الفردية.

تتجاوز الرؤية المعاصرة التصور التقليدي لبناء القدرات المتمثل في اعتباره نشاطا تدريبيا، ولكنه يشمل أيضا خلق البيئة الملائمة من خلال سياسات عامة وإصلاحات مؤسساتية، بالإضافة إلى رفع مستوى اهتمام الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ووكالات الدعم الفني من أجل دعم لمتطلبات بناء القدرات.